



سموه خلال استقباله رجال الأعمال.



سمو رئيس الوزراء.

رئيس الوزراء يستقبل رجال الأعمال البحرينيين في بانكوك.. ويؤكد:

## الحكومة ستدلل العقبات كافة في طريق الاستثمار البحريني الآسيوي المشترك

### ويقول: آسيا لديها مقومات وموارد كبيرة تجعلها لاعبا محوريا على الساحة الدولية



جانب من استقبال سمو رئيس الوزراء لرجال الأعمال.

لدى استقبال سموه وفد رجال الأعمال البحرينيين المشارك في قمة الحوار الآسيوي، وجّه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء رجال الأعمال البحرينيين إلى العمل مع نظرائهم في دول آسيا من أجل أن تكون البحرين مركزاً لتوزيع المنتجات الآسيوية في دول مجلس التعاون، مؤكداً سموه حرص الحكومة على تذليل الصعوبات كافة والتيسير على رجال الأعمال والمستثمرين من أجل تشجيع إقامة المشاريع المشتركة البحرينية الآسيوية عموماً والبحرينية التاييلاندية خصوصاً.

وأكد سموه ضرورة تطوير مجالات التعاون بين مملكة البحرين ودول القارة الآسيوية بشكل أوسع، وتعزيز سبل الاستفادة من الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها دول آسيا في بناء شراكة اقتصادية قوية تدعم جهود المملكة على صعيد التنمية وتسهم في الارتقاء بالاقتصاد الوطني على المستويات كافة.

وأضاف سموه أن النجاحات الاقتصادية التي حققتها دول جنوب شرقي آسيا في المجال الاقتصادي وقدرتها على صناعة نموذج عالمي رائد في النمو تشكل تجربة جديرة بالاستفادة منها من خلال استلهام

وأضافوا أنهم سيعقدون خلال مشاركتهم في هذا التجمع الآسيوي الكبير عدداً من اللقاءات والاجتماعات مع نظرائهم الآسيويين، كما أنهم سيشاركون في اجتماعات اللجنة البحرينية التاييلاندية المشتركة لبحث سبل رفع فرص التعاون والتنسيق المتبادل في مختلف المجالات التجارية والصناعية والاستثمارية.

والتيسيرات التي تدعم هذا القطاع ونحفزه على الاستثمار في المجالات كافة، قائلين: إن ووقوف صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء إلى جانب رجال الأعمال والتجار يمنحهم الثقة والطمانينة على الدوام، فسومه يمتلك رؤية اقتصادية عصرية واسعة جعلت من مملكة البحرين نموذجاً في التقدم والتطور.

لهم وتشجيعه المستمر لهم على إقامة شراكات اقتصادية مع نظرائهم في مختلف دول العالم، الأمر الذي يجسد مدى حكمة سموه ورؤيته الثاقبة لأهمية دور القطاع الخاص المساند لجهود الحكومة في بناء وتنمية الاقتصاد البحريني.

وأكدوا أن الحكومة برئاسة سموه تولي القطاع الخاص اهتماماً كبيراً ووفرت جميع التسهيلات

الخيلجي والمجموعات الاقتصادية الكبرى، من بينها دول جنوب شرقي آسيا، وأن يتم الاستفادة بشكل أكبر من الإمكانات والفرص التي يمتلكها الجانبان في تحقيق النهضة والازدهار المطلوب.

وحدد سموه على ضرورة أن تعمل دول مجلس التعاون من أجل تطوير أبنائها وألياتها حتى تكون كتلة اقتصادية ذات تأثير أكبر في

## خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الأمين العام لحوار التعاون الآسيوي يشيد بدور المملكة في تدعيم الحوار



جانب من لقاء وزير الخارجية مع الأمين العام.

اجتمع الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية، مع السيد Bundit Limschon الأمين العام لحوار التعاون الآسيوي اليوم، وذلك على هامش زيارته الرسمية لمملكة تايلاند الصديقة ضمن وفد برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، للمشاركة في القمة الثانية لحوار التعاون الآسيوي خلال الفترة من ٨-١٠ أكتوبر ٢٠١٦ في مدينة بانكوك.

وخلال الاجتماع، أكد وزير الخارجية أن مملكة البحرين تولى أهمية شديدة لأهداف حوار التعاون الآسيوي، وتعمل بالتعاون مع دول الحوار على إنجاز هذه الأهداف بالصورة المثلى، إيماناً من المملكة بأن هذه الأهداف تصب في صالح جميع الدول الأعضاء ومن شأنها تعزيز مصالحها المشتركة، وتحقيق آمال وتطلعات شعوبها في مزيد من التنمية والازدهار، مشيراً إلى أن الارتقاء بالتعاون بين دول الحوار في جميع المجالات يضمن التغلب على التحديات التي تواجه هذه الدول وبشكل تيسير الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأشار الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة إلى أن مملكة البحرين هي من الدول المؤسسة لحوار التعاون الآسيوي، متمنياً للقمة الثانية للحوار النجاح في إنجاز كل ما يعود بالخير على دوله وشعبه على المستويات كافة.

من جانبه، أشاد السيد Bundit Limschon بالدور المهم الذي تقوم به مملكة البحرين من أجل تعزيز العلاقات بين دول حوار التعاون الآسيوي والوصول إلى الأهداف التي يسعى إليها، متمنياً للمملكة دوام التقدم والرخاء.



جانب من حفل العشاء.

## وزير الخارجية يجازر من مخاطر تسييس القوانين

الوطني لأي دولة، مشدداً على أن تبني أي تشريعات أحادية تقوض أو تمس هذا المبدأ تعد انتهاكاً واضحاً لمبادئ القانون الدولي، وانسلاخاً عن جميع الأعراف الدولية ومخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة.

وحذر الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة من أن تسييس القوانين وانتقال الدول أمام القضاء وكأنها أفراد، يعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، وسيخلق فوضى عارمة تطيح بالثقة المتبادلة بين الدول، ويؤثر سلباً على جميع مجالات التعاون الدولية وعلى السلم والأمن الدوليين.

وأكد وزير الخارجية أهمية تعزيز إطار التعاون الآسيوي من خلال إعطاء الأولوية لركائز التعاون الست المتفق عليها، تماشياً مع جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث انضمت مملكة البحرين كمساعمدر رئيسي في ٥ من أصل ٦ من هذه الركائز.

قال الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية إن مملكة البحرين ستستضيف الاجتماع الأول للأمناء العامين لجميع المنتديات والمنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية.

جاء ذلك، خلال حضور الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة لحفل العشاء الذي أقامه السيد Don PRAMUDWINAI وزير خارجية مملكة تايلاند الصديقة، تكريماً لوزراء خارجية دول حوار التعاون الآسيوي المشاركين في القمة الثانية للحوار بمدينة بانكوك، حيث يشارك الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة ضمن وفد برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء.

وقد أكد وزير الخارجية أهمية استغلال انعقاد هذه القمة المهمة، في بلورة موقف آسيوي موحد يرسخ المكانة التي يوليها القانون الدولي لمبدأ سيادة الدول وحصانتها من الخضوع للقضاء

## «حقوق الإنسان» تشارك في ملاحظة الانتخابات المغربية

مرورا بيوم الاقتراع وانتهاء بإعلان النتائج وإعداد التقارير اللازمة بشأنها ورفعها إلى الجهة المختصة. جدير بالذكر أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لها عدة تجارب في ملاحظة الانتخابات، حيث شاركت مؤخراً في ملاحظة الانتخابات التشريعية بالأردن، كما شاركت في مراقبة الانتخابات الجهوية والجمعية المغربية التي أجريت في عام ٢٠١٥ ضمن فريق الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ملاحظة عملية الانتخابات النيابية المغربية ضمن مشاركة ٣٧ مؤسسة وطنية ودولية، حيث بعثت هذه المؤسسات أكثر من ٤٠٠٠ ملاحظ من بينهم ٩٢ ملاحظاً دولياً قاموا بعملية الملاحظة.

ويتم دعوة المؤسسات الوطنية المؤهلة والمشهود لها بالعمل الحقوقي الجاد إلى القيام بمثل هذه المهام، وذلك من أجل ملاحظة الاستقلالية والمحايدة للانتخابات والتتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية بدءاً من الحملة الانتخابية

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في السيد خالد عبدالعزيز والشاعر الدكتور بدر محمد عادل أعضاء مجلس المفوضين في عملية ملاحظة الانتخابات التشريعية (الانتخابات النيابية) بالمملكة المغربية الشقيقة التي أجريت يوم الجمعة الموافق ٧ أكتوبر ٢٠١٦ وذلك بدعوة رسمية وجهت للمؤسسة الوطنية من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب. وتأتي مشاركة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في